# المحتوى




Scanned by CamScanner

ثانياً: مضمون الإرادة المعبر بمقتضاه القرار الإداري ٣٤
الفقرة الثانية: مظهره خارج الإدارة ٣٧
أولاً: التمييز بين الصورة المظهرية للقرار وهي الكتابة وخصائصها ٣٧
ثانياً: بعض البيانات الإدارية الأخرى على محرر القرار ٣٩
ثالثاً: صلة الشكل بمدى قرينة القرار الإداري على نفاذه الإداري ٤٠
الفقرة الرابعة: لغة الكتابة والموافقة على القرار الإداري ٤٢
أولاً: القرارات الإدارية الصادرة شفاهة على خط ٤٢
ثانياً: وجب الإعلام بمستوى القرار وطبيعته الكتابية ٤٤
ثالثاً: القرارات الإدارية الصادرة بعد مسبق بخصوص ٤٤
الفصل الثالث: القرار الإداري يصدر عن سلطة إدارية ٤٦
الفقرة الأولى: كل سلطة إدارية لها حق اتخاذ قرارات إدارية ٤٦
أولاً: حكمة الإدارة سلطة إصدار القرارات الإدارية ٤٦
ثانياً: أن يصدر القرار عن سلطة واعية ٤٧
ثالثاً: التوقيع ركن جوهري لاكتمال كيان القرار ٤٨
الفقرة الثانية: السلطة الإدارية القادرة على إصدار القرار الإداري ٥٣
أولاً: ماهية السلطة الإدارية ٥٣
ثانياً: أعمال هي قرارات إدارية لصدورها عن سلطة إدارية ٥٣
ثالثاً: أعمال ليست قرارات إدارية ٥٤
الفقرة الثالثة: قرارات إدارية صادرة عن سلطة مركزية ولامركزية ٥٨
أولاً: طبيعة قرارات مجلس الوزراء في لبنان ٥٨
ثانياً: سلطة الوزير باتخاذ القرارات الإدارية ٥٨
ثالثاً: القرارات الإدارية التي تصدر عن الهيئات اللامركزية ٥٩
الفصل الرابع: القرار الإداري يتمتع بقوة تنفيذية ٦٢
الفقرة الأولى: عنصر النفاذ هو المحرك الوظيفي للقرار الإداري ٦٤
أولاً: إشكالية تمتع القرار الإداري بالقوة التنفيذية ٦٦
ثانياً: مصدر القوة التنفيذية للقرار الإداري ٦٨
ثالثاً: القوة التنفيذية تلازم كل قرار إداري صريح أو ضمني ٦٩
الفقرة الثانية: تمييز القوة التنفيذية عن التنفيذ المادي ٧٢
أولاً: النفاذ ناشئ عن تضمن القرار الإداري التزاماً قانونياً ٧٢
ثانياً: الفصل بين مفهومي نفاذ القرار الإداري وتنفيذه مادياً ٧٥

Scanned by CamScanner

**الباب الثاني: مفاعيل القرار الإداري المستقاة من خصائصه** ٢٣١

**الفصل الأول: تمتع القرارات الإدارية بقوة الشيء المقرر** ٢٣٢

**الفقرة الأولى: الإعلام المسبق بالقرار الإداري** ٢٣٣

أولاً: النشر كوسيلة لإعلام المخاطبين بالقرار الإداري ٢٣٦

ثانياً: التبليغ كوسيلة لإعلام المخاطبين بالقرار الإداري ٢٤٣

ثالثاً: العلم الأكيد كوسيلة للإطلاع على القرار الإداري ٢٤٩

**الفقرة الثانية: المعنى المقصود من قوة الشيء المقرر** ٢٥٣

أولاً: ارتباط قوة الشيء المقرر باستغلاق مهلة الطعن القضائية ٢٥٤

ثانياً: استعارة قوة الشيء المقرر من قوة القضية المحكوم بها ٢٥٥

**الفقرة الثالثة: قوة الشيء المقرر للقرارات الفردية والتنظيمية** ٢٦١

أولاً: خصوصية قوة الشيء المقرر للقرار التنظيمي ٢٦١

ثانياً: قوة الشيء المقرر في القرار المنشئ للحقوق والالتزامات ٢٦٥

ثالثاً: قوة الشيء المقرر في القرارات الإعترافية ٢٧٥

**الفصل الثاني: قوة الشيء المقرر وإعادة النظر بالقرارات الإدارية** ٢٨٣

**الفقرة الأولى: قوة الشيء المقرر للأنظمة غير المشروعة** ٢٨٧

أولاً: القرار عديم الوجود ليس له قوة الشيء المقرر ٢٨٨

ثانياً: عدم مشروعية الأنظمة الإدارية منذ صدورها ٢٩٢

ثالثاً: عدم المشروعية الناتجة عن تغيُّر الظروف ٢٩٣

**الفقرة الثانية: تجاوز قوة الشيء المقرر للقرارات الفردية** ٢٩٥

أولاً: أثر تغيُّر الظروف على القرارات المنشئة للحق ٢٩٨

ثانياً: أثر تغيُّر الظروف على القرارات غير المنشئة للحق ٣٠١

**الفقرة الثالثة: قوة الشيء المقرر والدفع بعدم المشروعية** ٣٠٣

أولاً: الدفع أمام القضاء بعدم تطبيق القرار التنظيمي ٣٠٤

ثانياً: الدفع أمام الإدارة بعدم تطبيق القرار التنظيمي ٣٠٥

**الفصل الثالث: وحدانية التعريف لا تتعارض مع تدرج القرارات الإدارية** ٣٠٩

**الفقرة الأولى: ماهية التدرج والأسس التي يقوم عليها** ٣١٠

أولاً: دور المعيار الشكلي في تدرج القرارات الإدارية ٣١٤

ثانياً: دور المعيار الموضوعي في تدرج القرارات الإدارية ٣١٦

ثالثاً: معيار سمو القرار التنظيمي على القرار الفردي ٣١٩

**الفقرة الثانية: مقياس التدرج بين القرارات الإدارية** ٣٢٢

أولاً: رابطة التدرج الرئاسي ٣٢٣




Scanned by CamScanner

ثانياً: رابطة التدرج الوصائي ٣٢٩

**الفصل الرابع: التنفيذ المادي للقرار الإداري** ٣٣٥

**الفقرة الأولى: التنفيذ الطوعي أو الجبري للقرار الإداري** ٣٣٦

أولاً: التنفيذ الطوعي أو الاختياري للقرار الإداري ٣٣٧

ثانياً :التنفيذ التلقائي والجبري للقرار الإداري ٣٣٩

**الفقرة الثانية: الموقف الفقهي من امتياز التنفيذ المباشر** ٣٥١

أولاً: الاتجاه الفقهي المؤيد لفكرة التنفيذ الجبري ٣٥١

ثانياً: الاتجاه الفقهي الرافض لنظرية التنفيذ الجبري ٣٥٤

ثالثاً: التسليم بحق الإدارة باللجوء إلى تنفيذ قراراتها جبرياً ٣٥٥

**الباب الثالث: دمج مسميات مختلفة ضمن منظومة القرار الإداري** ٣٥٩

**الفصل الأول: القرار القابل للطعن جزء من منظومة القرار الإداري** ٣٦٣

**الفقرة الأولى: العلاقة التاريخية بين القرار الإداري ومراجعة الإبطال** ٣٦٦

أولاً: القرارات الإدارية في ظلّ نظام الوزير القاضي ٣٦٧

ثانياً: بقاء آثار النظام القديم في الفكر الإداري ٣٦٨

**الفقرة الثانية: شرط التأثير على المركز القانوني للطاعن** ٣٧٣

أولاً: معنى الضرر كعنصر في القرار القابل للطعن ٣٧٥

ثانياً: قرارات إدارية ألحقت ضرراً بالمستدعي ٣٨٠

ثالثاً: قرارات إدارية لم تلحق أي ضرر أو مظلمة بالمستدعي ٣٨٥

**الفقرة الثالثة: اندماج شرط المصلحة بشرط الضرر** ٣٨٧

أولاً: توافر المصلحة لأن القرار المطعون فيه ملحق للضرر ٣٩٢

ثانياً: انتفاء المصلحة لأن القرار غير ملحق للضرر ٣٩٣

**الفقرة الرابعة: قرار الرفض الضمني هو قرار مسبب للضرر** ٣٩٥

أولاً: ماهية مذكرة ربط النزاع ٣٩٨

ثانياً:المرجع الصالح لإصدار قرار رفض ضمني ٣٩٩

ثالثاً: المهلة الممنوحة للإدارة للجواب على مذكرة ربط النزاع ٤٠١

**الفصل الثاني: القرارات التمهيدية والقرارات التأكيدية** ٤٠٣

**الفقرة الأولى: القرارات التمهيدية** ٤٠٤

أولاً: الآراء الاستشارية ٤٠٦

ثانياً: الاقتراحات ٤١١

ثالثاً: المراسلات والإحالات ٤١٣

Scanned by CamScanner

رابعاً: بيان الرأي والنصيحة ٤١٧
خامساً: التحقيقات واستطلاع مواقف ٤١٩

**الفقرة الثانية: القرارات التأكيدية اللاحقة على صدور القرار الإداري** ٤٢٤
أولاً: القرار التأكيدي لا يقبل الطعن لانقضاء مهلة الطعن ٤٢٥
ثانياً: القرار التأكيدي لا يقبل الطعن لانتفاء عنصر الضرر ٤٢٨

**الفقرة الثالثة: الإنذار كعمل تحضيري أو تأكيدي أو قرار إداري** ٤٣١
أولاً: الإنذار عمل تحضيري غير قابل للطعن ٤٣٢
ثانياً: الإنذار عمل تأكيدي غير قابل للطعن ٤٣٤
ثالثاً: الإنذار قرار ملحق للضرر و قابل للطعن ٤٣٥

**الفصل الثالث: القرارات الإدارية المتصلة بعملية مركبة** ٤٣٧

**الفقرة الأولى: القرارات الإدارية المتصلة بالعقد الإداري** ٤٣٩
أولاً: القرارات الإدارية المتصلة بالعملية التعاقدية ٤٤٠
ثانياً: القرارات الإدارية المنفصلة عن العملية التعاقدية ٤٤٣

**الفقرة الثانية: القرارات المتصلة بالعملية الانتخابية** ٤٤٥
أولاً: القرارات الإدارية الممهدة للانتخابات النيابية والرئاسية ٤٤٧
ثانياً: القرارات الإدارية الممهدة لانتخابات الهيئات المحلية ٤٥٢
ثالثاً: القرارات الإدارية الممهدة لانتخابات هيئات خاصة ٤٥٤

**الفقرة الثالثة: القرارات الإدارية المتصلة بالضرائب والرسوم** ٤٥٦
أولاً: القرارات الإدارية المتصلة بالضرائب ٤٥٨
ثانياً: القرارات الإدارية المتصلة بالرسوم ٤٥٩

**الفقرة الرابعة: القرارات الإدارية المتصلة بالعمل القضائي** ٤٦١
أولاً: القرار الإداري بإحالة موظف أمام مرجع قضائي ٤٦١
ثانياً: حالة قبول الطعن بقرار إحالة موظف أمام مرجع قضائي ٤٦٤
ثالثاً: مراسيم إحالة جرائم على المحاكم الجزائية المختصة ٤٦٦

**الفصل الرابع: القرارات المحظورة من الرقابة القضائية** ٤٦٩

**الفقرة الأولى: الأعمال الحكومية** ٤٦٩
أولاً: فشل الاهتداء إلى معيار للعمل الحكومي ٤٧٣
ثانياً: اعتماد قائمة بالأعمال المسماة "عمل حكومي" ٤٧٦

**الفقرة الثانية: القرارات الإدارية المحظور الطعن فيها بنص قانوني** ٤٨٢
أولاً: حالة القرارات الصادرة عن المفوض السامي الفرنسي ٤٨٥
ثانياً: نماذج عن قرارات إدارية معفاة من الرقابة بنص خاص ٤٨٦



Scanned by CamScanner

الفصل الخامس: التدابير الداخلية جزء من منظومة القرار الإداري ٤٨٩

الفقرة الأولى: الطبيعة القانونية للتدابير الداخلية ٤٩٠
أولاً: التدابير الداخلية لا تعد أعمالاً قانونية ٤٩١
ثانياً: التدابير الداخلية تصرفات قانونية خاصة ٤٩٢
ثالثاً: تصنيف التدابير الداخلية وفقاً للآثار الناجمة عنها ٤٩٣

الفقرة الثانية: أنواع التدابير الداخلية ٤٩٦
أولاً: التعليمات والتعاميم التفسيرية ٤٩٧
ثانياً: التوجيهات ٥٠٠
ثالثاً: التعاميم التنظيمية والآمرة ٥٠١
رابعاً: التدابير الداخلية المخاطبة للأفراد ٥٠٤

الباب الرابع: التداخل بين القرار الإداري وأعمال قانونية مشابهة ٥٠٩

الفصل الأول: التمييز بين القرار الإداري والعمل التشريعي ٥١٣

الفقرة الأولى: معايير التمييز بين العمل التشريعي والقرار الإداري ٥١٣
أولاً: المعيار المادي ٥١٦
ثانياً: المعيار الشكلي ٥٢٠
ثالثاً: إدخال الأعمال البرلمانية ضمن تصنيفات القرار الإداري ٥٢٢

الفقرة الثانية: التشابه المادي بين قرارات إدارية وأعمال تشريعية ٥٢٧
أولاً: الأنظمة أو المراسيم التنفيذية للقوانين ٥٢٩
ثانياً: الأنظمة الإدارية المستقلة ٥٣٢
ثالثاً: الأنظمة الصادرة وفقاً للمادة١٦ من الدستور الفرنسي ٥٣٤
رابعاً: المراسيم الصادرة وفقاً للمادة ٥٨ من الدستور اللبناني ٥٣٥
خامساً: المراسيم الإشتراعية والأوامر التشريعية ٥٣٧

الفصل الثاني: التمييز بين القرار الإداري والعمل القضائي ٥٤٥

الفقرة الأولى: معايير تمييز القرار الإداري عن العمل القضائي ٥٤٧
أولاً: المعيار الشكلي ٥٤٨
ثانياً: المعيار المادي ٥٥٠
ثالثاً: موقف الاجتهاد ٥٥٣

الفقرة الثانية: القرارات الصادرة بمناسبة الوظيفة القضائية ٥٥٦
أولاً: القرارات الممهدة لصدور الأحكام القضائية ٥٥٧
ثانياً: الأحكام القضائية ٥٥٩



Scanned by CamScanner

ثالثاً: القرارات اللاحقة على صدور الأحكام القضائية ٥٦٠

**الفقرة الثالثة: قرارات تنظيم القضاء ضمن تصنيفات القرار الإداري** ٥٦٣
أولاً: قرارات السلطة التنفيذية المتعلقة بشؤون قضائية ٥٦٣
ثانياً: قرارات إدارية صادرة عن مجلس القضاء الأعلى ٥٦٥
ثالثاً: قرارات صادرة عن الهيئات القضائية ٥٦٨

**الفقرة الرابعة: اللجان الإدارية ذات الصفة القضائية** ٥٦٩
أولاً: القرارات الإدارية الصادرة عن اللجان الإدارية ٥٧٣
ثانياً: قرارات اللجان الإدارية ذات الصفة القضائية ٥٧٥

**الفصل الثالث: القرارات الإدارية الخاضعة لرقابة القضاء العدلي** ٥٨٥
**الفقرة الأولى: القرارات الإدارية الصادرة في القضايا العقارية** ٥٨٧
أولاً: القرارات الصادرة عن أمين السجل العقاري ٥٨٩
ثانياً: القرارات الصادرة في مسائل عقارية ٥٩٠
ثالثاً: القرارات الإدارية المتصلة بعملية الإستملاك ٥٩٢

**الفقرة الثانية: القرارات الإدارية في قضايا الأحوال الشخصية** ٥٩٤
أولاً: اختصاص المحاكم العدلية في قضايا الجنسية ٥٩٦
ثانياً: قرارات التجنس وسحب و إسقاط واستعادة الجنسية ٥٩٩
ثالثاً: اختصاص المحاكم العدلية في قضايا النفوس ٦٠٣

**الفقرة الثالثة: قرارات إدارية صادرة عن مؤسسات عامة استثمارية** ٦٠٧
أولاً: القرارات الإدارية الصادرة في العلاقة مع المنتفعين ٦١١
ثانياً: القرارات الإدارية الصادرة في العلاقة مع المستخدمين ٦١٣
ثالثاً: حالة مصرف لبنان ٦١٥

**الفقرة الرابعة: نماذج عن قرارات خاضعة لرقابة القاضي العدلي** ٦١٧
أولاً: القرارات المتخذة في إدارة مشروعات خاصة ٦١٨
ثانياً: القرارات المتخذة في إدارة الأملاك الخاصة ٦٢١
ثالثاً: أوامر التحصيل ٦٢٥

**الفصل الرابع: الهيئات الخاصة الخاضعة لاختصاص القضاء الإداري** ٦٢٩

**الفقرة الأولى: معياري إدارة المرفق العام وامتيازات السلطة العامة** ٦٣٥
أولاً: معيار المرفق العام ٦٣٦
ثانياً: معيار امتيازات السلطة العامة ٦٤٠
ثالثاً: القانون مرجع تحديد الاختصاص ٦٤٥

**الفقرة الثانية: نماذج عن هيئات خاصة مكلفة بإدارة مرافق عامة** ٦٥٠



Scanned by CamScanner

أولاً: قرارات النقابات المهنية
ثانياً: الجمعيات والاتحادات الرياضية
خاتمة ٦٥١
المراجع ٦٥٦
لائحة المختصرات ٦٥٩
الفهرس الأبجدي ٦٦٧
الفهرس ٦٨٥
٦٨٧
٧٠١

Scanned by CamScanner